

السيطرة الكولونيالية مع اهمالها قطاعات الانتاج المادية القديمة منها والحديثة، تعويض النقص في الانتاج الغذائي والاستهلاكي المحلي عن طريق الاستيراد و « حرية التجارة » .

بهذا الصدد يشرح جلوب قائد الجيش الاردني العملية التي كان يتم فيها حلول الاستيراد محل الانتاج المحلي مع الانتقال من الاقتصاديات المعيشية الى الاقتصاد النقدي بقوله :

« عن طريق النقد ، تجلب الى البلاد مختلف الضروريات والكماليات غير المعروفة من قبل ، وتصبح متوفرة . يلبس السكان ثيابا افضل ، يتعلمون شرب الشاي ، يشتررون الساعات والعطور ، ويسافرون بالعربات الالية بدلا من الجمال .. » !! (٧٧) .

و « تعني السهولة التي يمكن بموجبها تصدير المنتجات الغذائية ومقايضتها بمنتجات مصنوعة الى ان احتياطي الحبوب لا يبقى في البلاد . وحتى في سنوات الحاصلات الموافرة تباع كل الحبوب ويشترى القرويون الثياب الجديدة والاشياء الجديد والحاجيات اللازمة او الكمالية ، واذا كانت الحاصلات في العام التالي رديئة فلن يكون هناك احتياطي من الحبوب في القرى للتغلب على صعوبة الوضع .. » ازاء هذه المشكلة يقدم جلوب حلا عزيزا عليه انه « حرية التجارة » ف « استيراد الارز الهندي والطحين الاسترالي » يؤمن الحل المطلوب (٧٨) .

نلاحظ ، ان الانتقال من الاقتصاد المعيشي المكتفي ذاتيا الى الاقتصاد السوقي ، لم يحمل تطورا في الانتاجية لمواجهة نتائج المبادلة ، التي قاسمها المشترك السلع الاستهلاكية والكمالية ، غير المعروفة من قبل ، ولا تنظيما عقلانيا للتجارة مسع الخارج ، وانما دفع حدود المبادلات مع الخارج المتدهورة الى نهاياتها ، اي الى استيراد الطحين في بلد تغطي زراعة الحبوب ما يقارب ٨٠٪ من مساحات اراضيه الزراعية .

بصدد نتائج اتساع حدود المبادلة في الاطار الكولونيالي ، وفي غياب سياسة تطوير انتاج السلع في البلاد يشكو جلوب باشا من تنكر السكان المحليين لماضيهم المعيشي ، يقول : « ليس هذا فقط ، بل في السنين الجيدة يكون السكان قد اعتادوا على استعمال الكماليات الاجنبية ، فعندما تأتي السنوات العجاف ، لا يستطيعون شراء هذه الكماليات فيشكون من هذا ، رغم انه لسنوات خلت لم تكن تلك الكماليات معروفة لديهم ( ٠٠٠ ) وهكذا نرى انه في بلد تعتمد فيه الزراعة على امطار متقلبة ، لعبت حرية التجارة دورا في ارتفاع استعمال الكماليات ، وتدني

(٧٧) راجع جلوب ، المقالة المذكورة انفا .

(٧٨) المصدر نفسه .